وثيقة رقم: AMR 13/006/2000 **بيان صحفي رقم: 95**

22 مايو/أيار 2000

الأرجنتين: المطالبة بحماية الباحثين عن الحقيقة والعدالة

علقت منظمة العفو الدولية اليوم على التهديدات بالقتل التي تلقتها القاضية الاتحادية ماريا روميلدا سيرفيني دي كوبريا وعضو في فريقها القضائي، قائلةً إنه لا بد من ضمان سلامة من يحققون في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في الماضي.

وكانت القاضية سيرفيني، المكلفة بالتحقيق في حالات "اختفاء" الأطفال التي وقعت خلال عهد الحكم العسكري، قد نددت علناً يوم 15 مايو/أيار بالتهديدات بالقتل الموجهة إليها وإلى عضو في هيئة العاملين معها وهو السكرتير القضائي ريكاردو بارودي.

وفي أحد حوادث التهديد التي وقعت أخيراً تسلل مجهولون إلى مترل ريكاردو بارودي وتركوا سكيناً مغروساً في خزانة ثيابه كعلامة على التهديد. وبعد ذلك تلقت القاضية سيرفيني تهديداً من مجهول، حيث قال لها في اتصال هاتفي "نحن الآن نلاحقك أنت." وفي حادث سابق وقع العام الماضي، حاولت إحدى المركبات دفع سيارتها خارج الطريق.

وعلقت منظمة العفو الدولية على تلك الحوادث قائلة إنه "يتعين على السلطات الأرجنتينية أن تدين بشكل قاطع مثل هذه الأعمال الخطيرة التي تهدف للترهيب."

وأضافت المنظمة قائلة إنه "ينبغي أيضاً أن تعبر السلطات علناً عن تأييدها للعمل الذي يقوم به الساعون لإقرار الحقيقة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في الماضي وتقديم مرتكبيها إلى ساحة العدالة."

ومضت المنظمة تقول "بعد مرور كل هذه السنوات على العودة إلى الحكم المدني في الأرجنتين جاءت التحقيقات الجارية الآن في حالات 'الاختفاء' لتمثل أخيراً خطوة للأمام على طريق مكافحة إفلات مرتكبي الانتهاكات من العقاب."

وأردفت المنظمة قائلة "ينبغي توفير الحماية في كل الأوقات للقاضية سيرفيني وريكاردو بارودي وكل من يعملون لصالح الأطفال الذين 'اختفوا' وغيرهم من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، والسماح لهم بالقيام بعملهم القانوني دون أي تدخل."

خلفية

خلال التحقيقات التي شُرع في إجرائها بخصوص حالات الأطفال "المختفين"، أُلقي القبض على عدد من ضباط البحرية السابقين، من بينهم الأميرال السابق إميليو ماسيرا الذي كان رئيساً لأول مجلس عسكري حاكم في عهد

الحكم العسكري للبلاد. وكان هؤلاء الأطفال، الذين تقول منظمة "جدّات بلازا دي مايو" إن عددهم يربو على 200، إما خُطفوا مع آبائهم، وإما وُلدوا في مراكز الاعتقال السرية خلال احتجاز أمهاتهم اللاتي ما زلن "مختفيات". وبيَّنت المعلومات التي قدمها الشهود وظهرت إلى العلن على مر السنين أن كثيراً من النساء الحوامل أُخذن إلى قواعد بحرية، منها "مدرسة الميكانيكا البحرية" في بوينس أيرس. وتبنى أفراد من قوات الأمن بعض هؤلاء الأطفال فيما بعد.

وقد اُستثنيت حالات "اختفاء" الأطفال من "قوانين العفو" وأوامر العفو الرئاسية التي أصدرتها الحكومات المدنية بعد انتهاء الحكم العسكري، والتي منعت ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وذويهم من السعي بالطرق القانونية للانتصاف مما وقع لهم.

للحصول على مزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال بمكتب الإعلام في منظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة، هاتف: 5566 413 171 44+، أو الاطلاع على موقع المنظمة على شبكة الإنترنت وعنوانه: http://www.amnesty.org/arabic/index.htm